

اقتصاد

خبراء: التحسن مستمر مع بدء الموسم السياحي والمركزي، يتجه نقطة التوازن دولار السودان دون ٥٩٠ ليرة

عبد الهادي شياط

سجلت الليرة أمس مزيداً من التحسن أمام الدولار الأمريكي في السوق السوداء، إذ انخفض سعر الصرف دون مستوى ٥٩٠ ليرة. وتوقع خبير اقتصادي أن يستمر السعر بالتحسن خلال المرحلة المقبلة بشكل تدريجي، بعيداً عن القفزات الكبيرة التي تمثل فخاً له ارتدادات نفسية على المتعاملين في السوق، خاصة أن «غريزة القطيع» حاضرة وهي من تسبب خلال الفترة الماضية برفع سعر الصرف في السوق السوداء فوق مستوى ٦٠٠ ليرة، حيث يتحول الطلب في حالة القلق لدى المتعاملين من الطلب التجاري إلى المضاربة.

كما عزز الخبير توقعاته بغياب لأي مسببات تزيد الطلب حالياً على الدولار، خاصة مع بدء الموسم السياحي وتراجع الطلب على المحروقات وتأمينها عبر الاستيراد بالقطع الأجنبي إضافة لخط ائتماني جديد يتم العمل عليه والذي يوفر الكثير من القطع الأجنبي.

ويبين أن جملة الإجراءات التي يعمل عليها المركزي تتم عن حالة فهم للسوق ومن شأنها أن تعيد السوق لحالته الطبيعية بعيداً عن المضاربة التي تقاد عبر بعض صفحات التواصل الاجتماعي والتلاعب بالسعر عبر بعض الصفحات المتخصصة في هذا الشأن، والتي لها الكثير من المتابعين ممن يتعاملون بالدولار.

من جانبه اعتبر نائب رئيس مجلس الإدارة لجمعية المحللين الماليين سليمان البري أن الأهم اليوم هو استقرار سعر الصرف لئلا يهدد من أثرهم في النشاط الاقتصادي بمختلف أشكاله التجارية والصناعية وحركة المبيعات والقدرة الشرائية لدى المواطن، ورأى أن المصرف المركزي يتجه للوصول بسعر الصرف لنقطة التوازن الحقيقية وليست الوهمية، وهي نقطة تحديها المعايير والمؤشرات التي يعمل عليها المصرف.

كما اعتبر أن الارتفاعات خلال الفترة الأخيرة لسعر الصرف في السوق الموازية «السوداء» لم يكن لها ما يبررها سوى المضاربات، وبناء عليه فإن المخنى البياني لملل هذه الحالة هو العودة بسعر الصرف لما كان عليه قبل هذه القفزات السريعة الأخيرة.

شركة سورية - عراقية لإنتاج سماد اليوريا

إهداء غانم

وجهت الحكومة مؤخراً بناء على توصية اللجنة الاقتصادية بزيادة فرص التعاون مع الجمهورية العراقية في المجالات الاقتصادية، والاستفادة من المقومات الكثيرة التي يتمتع بها البلدان لخلق شريان جديد يدعم الاقتصاد السوري من خلال الربط التجاري البري بين سورية والعراق، لتحقيق المزيد من فرص التعاون في المجالات الاقتصادية والاستفادة من المقومات الكثيرة التي يتمتع بها البلدان. بدورها، تعمل وزارة الصناعة بالتعاون مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي على تعزيز التعاون الصناعي وتفعيله مع العراق لاسيما في مجال صناعة وإنتاج سماد اليوريا في المنطقة الحدودية بين البلدين، بالاعتماد على الغاز العراقي المنتج في حقل عكار بهدف إقامة شركة مشتركة سورية عراقية، إضافة إلى إقامة صناعات بتروكيميائية مشتركة بعد استقرار الأوضاع الأمنية في المنطقة. كما يتم العمل على التعاون في تبادل الخبرات والخبراء في مختلف المجالات الصناعية لاسيما صناعة السكر والصناعات الزراعية والغذائية والنسجية، كذلك في مجال البرامج والسياسات الصناعية المعتمدة في كلا البلدين، وتم التأكيد على فتح المجال بين البلدين لاغتنام الفرص الاستثمارية المتاحة في الشركات العامة الصناعية التابعة لوزارة الصناعة العراقية وتبادل الفرص، إضافة إلى البحث في إمكانية إقامة مناطق صناعية في كلا البلدين على الحدود السورية - العراقية بعد استقرار الأوضاع الأمنية في المنطقة. هيئة التخطيط والتعاون الدولي تعهدت بمتابعة الموضوع وأنها سوف تقوم برفع تقارير نصف سنوية إلى الحكومة للوقوف على واقع ما تم تنفيذه بين البلدين.

علي نزار الأغا - علي محمود محمد

منحت المصارف الخاصة في سورية الشركات والأفراد تسهيلات ائتمانية مباشرة بقيمة إجمالية ٤٧،٥٨٠ مليار ليرة سورية، حتى نهاية العام الماضي (٢٠١٨)، وذلك بحسب البيانات المالية السنوية النهائية لثلاثة عشر مصرفاً بين تقليدية وإسلامية، باستثناء بنك الأردن لعدم نشره بياناته حتى تاريخه، علماً بأن التسهيلات المباشرة تضم القروض والسلف، والحسابات الجارية المدينة وحسم السندات (الكيبيلات) بالنسبة للمصارف التقليدية، في حين تضم بالنسبة للمصارف الإسلامية ذم البيوع المؤجلة وأرصدة التحويلات والمشاركات بما فيها عمليات المراجعة للأمر بالشراء وأجرة الخدمات.. وغيرها.

المفاجأة أن حوالي ربع تلك التسهيلات غير منتجة أو غير عاملة، إذ بلغت نحو ١٤٠,٩ مليار ليرة سورية، وهي تشكل نسبة ٢٧,٢٧ بالمائة من إجمالي التسهيلات، وتوزع في ١١٤ مليار ليرة تسهيلات غير عاملة في المصارف التقليدية (١٠ مصارف) بنسبة ٨١ بالمائة تقريباً من إجمالي التسهيلات غير العاملة، و٢٦,٨ ملياراً في المصارف الإسلامية (٣ مصارف) نسبتها ١٩ بالمائة من الإجمالي وتسمى التسهيلات في الصيرفة الإسلامية بزم البيوع المؤجلة والأنشطة التمويلية والمشاركات، وتدرج ضمنها كل صيغ المراجعة بشكل رئيس، بالإضافة إلى أنواع منتجات الصيرفة الإسلامية الأخرى.

إن إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة لأي مصرف تعني كافة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف للعملاء، سواء لفئة الشركات الكبرى أو المتوسطة والصغيرة وكذلك للأفراد، وتوزع أنواع هذه التسهيلات بين حسابات جارية مدينة وقروض وسلف

وكذلك قروض تجزئة متنوعة للأفراد. هذا وينزل من إجمالي التسهيلات الائتمانية قيمة الخصصات التي يقوم بتكوينها المصرف لقاء احتمالية تدني قيمة التسهيلات الائتمانية، والمقصود بذلك احتمالية تعثر المقترضين وعدم تقديمهم بسداد التزاماتهم للمصرف في الأوقات المحددة بموجب العقود المبرمة معهم، وتشكل هذه الخصصات عملاً بالقرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف لا سيما القرار رقم ٩٠٢ لعام ٢٠١٢ والقرار رقم ١٠٧٩ للعام ٢٠١٤ والقرارات اللاحقة الأخرى.

كما تقوم المصارف بإجراء اختبارات جهد لحفظتها الائتمانية وفق العديد من السيناريوهات المتفاوتة والمتشعبة (المتشعبة والمبسطة) وبناء عليها قد تقوم بتشكيل مخصصات جديدة أو تسترد بعضها المشكل سابقاً، وذلك بالتوافق مع أية عمليات تسوية قد

ضمن المقبول ولا خطر على سلامة القطاع

١٤١ مليار ليرة قروض غير عاملة في ١٣ مصرفاً خاصاً نسبتها ٢٤,٣ بالمائة من إجمالي التسهيلات



المنتجة فهذا الرقم يعتبر احترازياً وتحوطياً في حال تعثر أحد العملاء الذين هم بالأصل تعتبر ديونهم منتجة ولكنها ضمن فئة الديون التي تتطلب اهتماماً خاصاً (٣).

ومن هنا يمكن القول بأن وجود تسهيلات غير منتجة هو أمر طبيعي في القطاع المصرفي لأي بلد، فاحتمال تعثر المقترضين لسبب ما والظروف الاقتصادية بشكل عام لها دور مهم في رفع هذه النسبة أو تخفيضها، إلا أنه من الأهمية بمكان قيام المصارف بالحرص على جودة المحفظة الائتمانية لكونه يخفض تلقائياً من احتمالات تعثر المقترضين، وذلك من خلال القيام بالدراسات الائتمانية المعمقة والمتضمنة تحليلاً دقيقاً لوضع العميل من كافة النواحي وفق معايير الإقراض المثلّي مع العمل على الرقابة المستمرة على المحفظة والحد من تركيز التسليف في نشاط معين أو منطقة محددة وذلك من خلال تنوع المحفظة والضمانات المقدمة، أما ترك هذا الأمر دون العناية الفائقة من قبل الجهاز المصرفي فيعني التفرط بأموال المودعين، وربما الوصول إلى تآكل رأسمال المصرف، وهذا ما تسعى إلى منعه تحققة بتاتاً كل من الجهات المشرفة على القطاع المصرفي، سواء سلطة نقدية ودوائر مالية وجهات إشرافية أخرى، إضافة إلى الجهات الرقابية داخل المصرف نفسه سواء دائرة إدارة المخاطر أو دائرة التدقيق الداخلي أو دائرة الائتزام.

نتيجة

إن ذلك يمكن القول إن وضع الديون غير المنتجة في القطاع المصرفي السوري الخاص يعتبر ضمن المقبول ولا خطر على سلامة هذا القطاع، وقد يتوقع بأن تحسن الأوضاع الاقتصادية قد يسبب الكثير من عمليات جدولة القروض وإعادة الهيكلة لبعض عملاء المصارف العائدين إلى البلد أو المستأقنين لعملم الأصلي.

يقدم عليها عملاء المصرف لجهة جدولة ديونهم أو إعادة هيكلتها.

قبل ٢٠١٩

طبعاً هذا الكلام ينطبق على الأعوام السابقة للعام ٢٠١٩ حيث أزمّت المصارف (IFRS 9) لقاء احتمالية تدني قيمة التسهيلات الائتمانية، والمقصود بذلك احتمالية تعثر المقترضين وعدم تقديمهم بسداد التزاماتهم للمصرف في الأوقات المحددة بموجب العقود المبرمة معهم، وتشكل هذه الخصصات عملاً بالقرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف وكان آخرها القرار رقم ٤ تاريخ ٢٠١٩/٠٢/٠٦ وهذا يفرض بحد ذاته تصوراً جديداً لتصنيف الديون وتكوين الخصصات، وعند تدقيق قيم محفظة المصارف الائتمانية فإننا نلاحظ وجود مخصصات تدني قيمة التسهيلات الائتمانية والتي تقسم إلى مخصص تدني للديون المنتجة ومخصص تدني للديون غير المنتجة، فأما الديون المنتجة فيقصد بها الديون (التسهيلات) التي تم تصنيفها من ١ إلى ٣ وهي (١: ديون

الشراء زاد ثلاثة أضعاف عن الموسم الماضي مدير «السورية للحبوب» يتوقع شراء مليون طن قمحاً من الفلاحين هذا الموسم

علي محمود سليمان

صرّح مدير عام المؤسسة السورية للحبوب يوسف قاسم لـ«الوطن»، بأن الكميات التي تم تسويقها من موسم القمح للعام الحالي وصلت حتى تاريخه إلى أكثر من ٥٦٢ ألف طن، فيما كان التسويق في العام الماضي لنفس هذا اليوم قد وصل إلى ١٨٨ ألف طن قمحاً، أي إن الشراء تحسن عن العام الماضي بحوالي ثلاثة أضعاف.

مع العلم أن هذه الفترة تعد ذروة الموسم في التسويق وتمتد لقرابة العشرين من الشهر الحالي.

وتوقع يوسف أن تصل الكميات المسوقة لمليون طن من القمح في الموسم الحالي، وذلك حسب معطيات الحصاد في المحافظات والمساحات المزروعة بالقمح، علماً أن الموسم الماضي انتهى بتسويق ٣٤٩ ألف طن قمحاً. وأشار قاسم إلى أن محافظة الحسكة تصدرت الترتيب بالنسبة للكميات المسوقة كما هي العادة في المحافظات الأكثر إنتاجاً، حيث تم تسويق ٢٧٥ ألف طن، تليها محافظة حماة ١٢٨ ألف طن ومحافظة حلب ٩٠ ألف طن، ومحافظة حمص ٣٠ ألف طن قمحاً، ودرعا ١٧ ألف طن وباقي المحافظات من ٦ آلاف طن وما دون، منوهاً بأن التحسن في محصول العام الحالي مرتبط بعدة عواملها أهمها عامل الأمان الذي عاد للمناطق الزراعية بفضل الجيش العربي السوري ما شجع الفلاحين للعودة لزراعة أراضيهم بالحاصل وأهمها محصول القمح، وهو ما ساهم بزيادة المساحات المتاحة للزراعة مقارنة مع الأعوام الماضية، بالإضافة إلى الموسم الطري الوفير الذي كان هذا العام، والذي انعكس على جميع المحاصيل الشتوية وعلى رأسها القمح.



المحاصيل التي تم استلامها كانت منخفضة نوعاً ما، مع ملاحظة ارتفاع نسبة الشعير في محافظة الحسكة، وارتفاع نسبة السوتة في محافظتي ريف دمشق والسويداء، ولكن ضمن الكميات المقبولة، مشيراً إلى أن عمليات الاستلام تكون بشكل أكبر للدرجة الثانية والثالثة لكون أنتاج الدرجة الأولى تسوق للمؤسسة العامة لإنتاج البازار.

وحوّل ما تم تسريبه عن حدوث مشاكل في بعض مراكز الاستلام أوضح قاسم أنه بمجرد وصول السيارة المحملة بالحمول إلى المركز يجري العمل على تفريغها بعد وضعها على القبان

ووبين أن عدد مراكز الاستلام ارتفع إلى ٤٣ مركزاً بعد افتتاح مركز في محافظة القنيطرة وآخر إضافي في محافظة دير الزور، ومركز إضافي في محافظة حلب، حيث تصل سيارات حمولة بمحصول القمح من جميع المناطق السورية من دون استثناء، ونتيجة ضغط العمل يجري نقل الكميات المستلمة إلى الصوامع بشكل فوري لتخفيف الضغط عن مراكز الاستلام، وسوف تستمر هذه المراكز بالشراء من الفلاحين حتى انتهاء توريد آخر حبة قمح للمراكز، وخاصة في المناطق التي تعتمد على الحصاد اليدوي.

أما فيما يتعلق بعقود استيراد القمح أشار قاسم إلى تقديم العروض لإعلان الأخير سيكون في الثامن من الشهر الجاري لاستيراد ٢٠٠ ألف طن قمح، مع استمرار وصول بوخار حمولة بالقمح من العقود القديمة، ويتم العمل حالياً على تعزيز المخازين الإستراتيجية.

«الأربعاء التجاري» يفتح ملف الحد من القروض المتعثرة

لا يجوز انتظار المقترض حتى «الخنسارة»

التجار والصناعيين والمقترضين. وأشارت إلى التحديات أمام البنوك مثل التصنيف للعملاء القدامين وإعادة طلب البيانات من هؤلاء العملاء، مضيفة: «نحن دائماً نشجع أن تكون البيانات المالية التي يقدمها أي مقترض للبنك شفافة ومدققة أصلاً، وأن تكون المعلومات فيها معبرة عن نشاط الشركة مع الأخذ بالحسبان عدم الاكتفاء بالبيانات المالية وحدها لأن التقييم لدى البنوك أصبح يشمل معايير أخرى سيدقق فيها».

وبيّنت شرجبي أنه في حال حدوث أي شك في التصنيف «ديون مشكوك بتحصيلها، سيكون هناك مراحل في التصنيف للتعامل.

٩ رأى أنه لا يجوز الانتظار لحين الخسارة، أي عدم انتظار المقترض ليتوقف عن السداد ليمت حساب احتمالية خسارته، وإنما سيتم إنشاء نموذج إحصائي لمعرفة مدى وجود احتمالات لعدم سداد المقترض للديون، ومعرفة كم من الممكن أن تبلغ الخسارة.

المالي التي حدثت ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وأوضحت أن النظام المالي العالمي كان يعتمد حينها على الحسابية، وحينها تم لوم الحسابية بأنها تحتسب الخسائر بعد حدوثها، من دون أن تضع احتمالات للخسارة قبل ذلك، ومن هنا فإن المعيار

مثل الزيادة في التسعير، لأن المصرف كلما تحمل أعباء إضافية سيقلبها بعوائد إضافية تأتي من احتمال زيادة التسعير (أي زيادة سعر الفائدة) أو بنسبة الريح بالنسبة للمصارف الإسلامية. ونوه بأهمية توثيق عقود التسهيلات، لأنها في حال لم تكن موثقة أصلاً فتعثر المخاطر الائتمانية للعميل عالية، وبالتالي في حال تجاوزت ٣٠ يوماً لتوثيق العقود ينقل تصنيفه إلى المستوى الأدنى.

وأوضح يوسف أنه سابقاً كانت توجد حالة شطب الديون، أي تعثر الديون المستحقة على العميل، وأصبحت هناك ملاحظات ومطالبات قانونية من دون أن يتمكن البنك من تحصيل أمواله ما يضطره إلى شطب جزء من الدين (القوائد أو

بخسائر الديون، إذ كان يتم الاعتراف بالخسائر حين التحقق منها، أما المعيار ٩ فينتطلب احتساب مخصصات للديون بناء على مجرد توقع حدوث تعثر أو عدم الدفع من جانب المقترض. ولفت إلى أن المعيار رقم ٩ يعتبر من المعايير المعقدة بناء على رأي العديد من الخبراء لكن من المأمول أن يتم تطبيقه للحد من الأثر السلبي للديون المتعثرة على المؤسسات المالية.

بدوره، معاون رئيس قسم الرقابة في مفوضية الحكومة لدى المصارف عصمت يوسف بين أنه كلما ارتفعت المخاطر الائتمانية للعميل انخفض التصنيف، ما يعني زيادة المخصصات، وبالتالي يزيد العبء على المصرف ومن ثم على العميل.

وفاء جديد

خصصت غرفة تجارة دمشق ندوة الأربعاء التجاري أمس للحدث عن أسس تطبيق المعيار الحسابي رقم ٩ من قبل المصرف المركزي على المصارف العاملة في سورية، وذلك بالتعاون مع مصرف سورية المركزي وجمعية المحاسبين القانونيين.

استهل عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلال الندوة بالحديث عن المعيار رقم ٩، مبيناً أنه جاء استجابة لبروس الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ حيث اتضح أن أحد أسباب امتداد الأزمة هو التأخر في الاعتراف